موجز سياسة

التعليم العالي في سورية:
التحديات الحالية والمستقبلية

مقدمة

في الوقت الذي تتناول فيه كثير من الدراسات الحالية واقع النازحين والمهجرين السوريين في الخارج والذين يحتاجون للتعليم والدعم، **يركز موجز السياسات هذا على الوضع الحالي للتعليم العالي في سورية كما اتضح من آراء طلاب الجامعة والإداريين وأعضاء هيئة التدريس الذين لا يزالون منخرطين في العمل بنشاط في قطاع التعليم العالي في سورية، سواء في الجامعات العامة أو الخاصة، وفي كل من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام والخارجة عن سيطرته. ويعتمد هذا الموجز على الخبرات المباشرة لأولئك، ورؤيتهم الفريدة لقطاع التعليم العالي في ظل الأزمة التي يواجهها حالياً على كل المستويات.**
إن واقع قطاع التعليم العالي في سورية مؤلم، ويتضمن تسييس وعسكرة الحرم الجامعي؛ وحوكمة فاسدة؛ ومحسوبية؛ وعدم مساواة؛ وعنف؛ وضرر في البنية التحتية، ونزوح كارثي للخبرات؛ ومناهج راكدة وموجهة أيديولوجياً؛ وكتب دراسية عفا عليها الزمن؛ وطرق تدريس قديمة؛ وغياب للممارسات التطبيقية؛ وضياع للبحث العلمي؛ وانخفاض قيمة مؤهلات التعليم العالي وما يترتب على ذلك من فقدان الثقة المهنية وتنقل هؤلاء سواء داخل سورية أو خارجها.

هذه قصة من التفكك والتجزؤ، وعدم الأمان، وانخفاض جودة ونزاهة التعليم العالي، والخلل الوظيفي الذي يعتريه، وبقائه على قيد الحياة.

وعلى الرغم من أن الفساد والتمييز كانا من ملامح سورية منذ فترة طويلة، إلى جانب نقص الموارد والتسلط في قطاع التعليم العالي، إلى جانب أجهزة أمنية وقمع للمعارضة من خلال الاعتقال أو الاختفاء، فإن التعليم العالي كان ينظر له على أنه مستقر وفعال إلى حد كبير قبل عام ٢٠١١.

لقد كان الغرض من البحث الذي يستند إليه هذا الموجز يتضمن شقين، فهو يجمع بين بناء القدرات وإعداد الأبحاث، وقد سعى إلى بناء قدرات البحث النوعي للسوريين من خلال التدريب والتعلم العملي، وتسهيل استمرار المساهمة في العمل الأكاديمي أثناء الوجود في دول اللجوء؛ وإلى الوصول لفهم أفضل للتحديات التي تواجه الأكاديميين السوريين هناك، وإعداد تقرير رصين لاطلاع صانعي السياسات والمخططين والممولين عليه باعتبارهم من المستجيبين الرئيسيين للأزمة السورية.

ويثير البحث مخاوف بشأن الضرر طويل الأمد الذي سيُحدثه انهيار قطاع التعليم العالي في مجال إعادة سورية اقتصادياً واجتماعياً، كما أنه يسلط الضوء على: (أ) الأولوية القصوى لقطاع التعليم العالي، حيث يلعب المجتمع الدولي دوراً حيوياً في هذا المجال، و (ب) الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الدور.

سياق البحث والنتائج

تم إجراء البحث من قبل أكاديميين سوريين يعيشون خارج البلاد، وعملوا مع فريق من الأكاديميين من جامعة كامبريدج، وهو مبني على دراسة لقطاع التعليم العالي في سورية قبل عام ٢٠١١ أجراها نفس الفريق في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بإجراء الأبحاث في حالات الصراع، لا سيما في الأماكن التي يتم فيها تهجير الناس وترويعهم، فقد حددت الدراسة ثلاثة اتجاهات مهيمنة وناشئة تؤثر في مستقبل الجامعات السورية.

الاتجاه الأول التسييس المتصاعد للتعليم العالي في حالات الصراع

ثمة اتجاه هام برز في الأدبيات والدراسات المرجعية منذ عام ٢٠١١ ألا وهو التسييس الزائد والمكثف لقطاع التعليم العالي نتيجة للصراع، ويبقى ذلك سمة أساسية للتطورات الطائفية الناجمة عنه، وتتمثل القضايا الرئيسية المنبثقة عن ذلك في الآتي:

- **التفكك في قطاع التعليم العالي:** إن نظام التعليم العالي في سورية بعد عام ٢٠١١ مجزأ ومفكك في حالات عديدة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يحظون بدعم الحزب الحاكم والموجودين في المناطق التي تشهد صراعاً شديداً في سورية والتي تفتقر إلى الاعتراف الوطني والدولي.
- **التسييس المتصاعد:** يلاحظ حالياً ازدياد في تسييس قطاع التعليم العالي من خلال عدة وسائل ينطوي العديد منها على استخدام العنف، ويشمل ذلك هياكل الحوكمة الفاسدة، وعسكرة الطلاب، والممارسات الجامعية، وجهاز أمني قوي يؤدي إلى التفكك و/أو الانهيار التام لقطاع التعليم العالي. وفي الوقت الذي كان يشير فيه المشاركون في الدراسة إلى النشاط السياسي المتنوع المرتبط بالتعليم العالي في جميع أنحاء الدولة، فقد عانت جميع مؤسسات التعليم العالي، سواء في مناطق النظام أو في المناطق الخارجة عن سيطرته، من أشكال مختلفة من التسييس، بما في ذلك تصاعد وتيرة التعيينات المسيسة في المناصب الإدارية العليا والوظائف الأكاديمية في مناطق سيطرة النظام
- **انتهاكات حقوق الإنسان:** ساهمت عمليات الاعتقال والمحسوبية والاختفاء والاختطاف والتهجير والقتل في تغيير التكوين الديموغرافي لقطاع التعليم العالي، وقد أدى ذلك إلى عدم ثقة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي وقدرتها على تثقيف الطلاب في المستقبل سواء على صعيد الاستجابة الإنسانية أو المدنية. ويُنظر إلى الطلاب والأكاديميين في جميع أنحاء العالم على أنهم قادرون على التأثير بشكل كبير في السكان وعلى نطاق واسع في أوقات الأزمات والصراعات، لذلك يجري استهدافهم بشكل خاص، وسورية ليست استثناءً في هذا السياق.
- **إعادة الاصطفاف السياسي:** أصبحت هذه المسألة عقبة رئيسية أمام التعاون على المستوى الدولي في مجال التعليم العالي، وقد اضطرت الجامعات التي يسيطر عليها النظام إلى تخفيض مستوى علاقاتها بالجامعات الغربية، والاتجاه نحو تعزيز التعاون مع الجامعات الموجودة في الدول الموالية للنظام، بما في ذلك روسيا وإيران والصين. وقد رأى المشاركون في هذه الدراسة أن مؤسسات تلك الدول أقل شأناً، وتفتقر إلى الأساليب الغربية «الحديثة» في مجال التدريس والبحث العلمي.
- **الجهات الفاعلة خارج الدولة:** بقدر ما تسهم اهتمامات ومصالح الجهات الإقليمية الفاعلة الموجودة خارج الدولة في توفير التعليم العالي داخل سورية، إلا أنها تسهم في الاتجاهات الداخلية آنفة الذكر، مما يزيد من تقييد الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسساتية التي تحظى بتقدير المجتمع الأكاديمي الدولي.

الاتجاه الثاني ركود المناهج الدراسية، وتقييد التعاون الدولي، وغياب البحث العلمي

إن محاولات سورية قبل عام ٢٠١١ لتحديث التعليم العالي، بما في ذلك إصلاح المناهج والممارسات التدريسية المبنية على الإيديولوجية، وتعزيز الاستقلالية وضمان الجودة، واجهت مناهضة كبيرة. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في هذا القطاع، إلا أنه شهد انخفاضاً حاداً في الإنفاق بعد عام ٢٠٠٠، ورافق ذلك ارتفاع في مستوى عدم المساواة في التمويل داخل قطاع التعليم العالي في سورية. ففي حين كانت الحكومة تزيد من الخيارات التي كانت متاحة في قطاع التعليم العالي قبل عام ٢٠١١، إلا أنها كانت تخفض تمويلها له، وهذا ما يشار إليه بمشكلة «تفضيل الكمية على حساب النوعية».

- **فقدان رأس المال الفكري ونقص الموارد:** نتج عن الصراع خسارة كبيرة في الخبرات التي كانت موجودة في قطاع التعليم العالي وفي البنية التحتية لهذا القطاع، وقد تفاقم ذلك بسبب تحويل التمويل من التعليم العالي إلى تمويل الحرب.
- **ركود المناهج:** شددت الحكومة سيطرتها على قطاع التعليم العالي في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، بما في ذلك محتوى المناهج الدراسية وطريقة تقديمها للطلاب، مع استمرار غياب التطبيق العملي، وزيادة الاعتماد على أسلوب التعلم المبني على الحفظ عن ظهر قلب والكتب والمناهج التي عفا عليها الزمن.
- **ضعف القدرات التدريسية:** إن خسارة الخبرات وغياب الموظفين والطلاب بسبب انعدام الأمن، وتعيين خريجي الماجستير الجدد في المناصب الأكاديمية بسبب عدم وجود خريجين جدد من حملة الدكتوراه أدت بمجملها إلى تراجع القدرات التعليمية وانخفاض الجودة.
- **الاعتراف بالجامعات:** نتج عن عدم وجود اعتراف بالجامعات الموجودة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام منح شهادات تعليم عالٍ غير معترف بها وبلا قيمة سواء داخل سورية أو خارجها.
- **النزاهة في قطاع التعليم العالي:** تشير تقارير الرشوة والغش والادعاءات المتكررة في الأدبيات الرمادية المنشورة على الإنترنت إلى أن اقتصاد الحرب أدى إلى زيادة الفساد الذي بات يهدد قطاع التعليم العالي. وقد أدى انتشار الشهادات المزيفة على نطاق واسع إلى انعدام ثقة بها وتراجع الحراك المجتمعي.
- **ثقافة البحث العلمي الجامعي:** تحدث المشاركون في هذه الدراسة عن عدم وجود ثقافة بحثية ذات أهمية في الجامعات السورية قبل عام ٢٠١١، باستثناء تلك الأبحاث التي تم اعدادها للحصول على درجة الدكتوراه أو من أجل الترقية الوظيفية. ولم يترك التمويل المحدود والحوافز الضئيلة، بالإضافة إلى زيادة عبء مسؤوليات التدريس، سوى القليل من الوقت لإعداد الأبحاث العلمية. وبعد عام ٢٠١١، اختفى هذا الحد الأدنى من التمويل، فضلاً عن أن إجراء الأبحاث الميدانية في ظل الظروف الحالية بات أمراً شبه مستحيل، ويعتقد أولئك الموجودون في الجامعات غير التابعة للنظام أن أبحاثهم لن تُنشر بسبب عدم الاعتراف بمؤسساتهم التعليمية، وقد أفاد معظم المشاركين في هذه الدراسة أن الأبحاث العلمية اختفت بالكامل بعد عام ٢٠١١.

الاتجاه الثالث فرص الوصول إلى التعليم العالي، وتجربة الطلاب، والتوظيف

تباينت تجارب الطلاب في الجامعات السورية وفقاً للموقع الجغرافي والقوى المسيطرة والموارد المتاحة وما إذا كانت الجامعة خاصة أو عامة، ولكن عكست جميعها واقع قطاع التعليم العالي الذي يعاني من الانقسام والتضاؤل، والذي على الرغم من بعض مبادرات الإصلاح التي حدثت قبل عام ٢٠١١، إلّا أنه كان لا يزال بحاجة إلى عملية تحديث واسعة النطاق.

- **فرص وصول الطلاب إلى التعليم العالي:** ازدادت فرص وصول الطلاب إلى مرحلة التعليم العالي بعد عام ٢٠١١، حيث تم تخفيض متطلبات الدخول إلى الجامعات بشكل ملحوظ، سواء في الجامعات العامة أو الخاصة، وذلك لمواجهة النقص في أعداد الطلاب، مما أدى إلى فسح المجال أمام معظم الحاصلين على الشهادة الثانوية (الباكالوريا) للإلتحاق بالجامعات. وعلى الرغم من أنّ العوائق الأمنية أثرت بصورة غير متكافئة في فرص وصول الطالبات إلى التعليم العالي، إلّا أنّ هجرة الطلاب الذكور وعسكرتهم عكست نسبة الذكور إلى الإناث التي كانت سائدة قبل عام ٢٠١١ لتصبح ٦٠٪ من الإناث مقابل ٤٠٪ من الذكور بعد عام ٢٠١١، وأصبحت نسبة الطالبات تمثّل الأكثرية داخل الجامعات السورية.

- **الشعور بالأمن واختيار الجامعة:** على الرغم من تحسّن فرص الوصول إلى التعليم العالي، ارتفعت معدلات تناقص أعداد الطلاب، لا سيما في بعض المناطق الحضرية، وذلك بسبب تزايد المخاوف على السلامة الشخصية، وزيادة مستوى الفقر، والخوف من الاعتقال أو الخدمة العسكرية الإلزامية، إلى جانب نقص الدعم الاجتماعي والمالي والنزوح الداخلي. لذلك تأثّر اختيار الطلاب للجامعات بعد عام ٢٠١١ بشكل أكبر بالاعتبارات المتعلقة بالسلامة والأمن أكثر من تأثره بمعايير الجودة التعليمية.

- **جودة التعليم:** جاء تحسين نطاق وصول الطلاب إلى التعليم العالي على حساب الجودة التعليمية، وخاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. وفي محاولة منها للالتزام بالمعايير التعليمية، أدخلت الجامعات العامة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أدوات تقييم إضافية، كالاختبارات الشفوية.

- **التعليم والتعلّم:** وُصفت أساليب التدريس بعد عام ٢٠١١ على أنها «تقليدية ونظرية»، و«ركيكة وضعيفة». وعلى الرغم من أن هذه الحالة كانت سائدة إلى حد كبير قبل عام ٢٠١١، إلّا أنّ الافتقار للموظفين ذوي الخبرة، وتعيين خريجين جدد غير مدربين، وتكليف أعضاء هيئة التدريس بتدريس مواد خارج مجال تخصصهم، فضلاً عن المناهج والكتب الدراسية التي عفا عليها الزمن، والنقص المستمر في الفرص إجراء دراسات تطبيقية، كلها عوامل أدت إلى انخفاض مستوى التعليم.

- **البنية التحتية:** تحدث الطلاب المشاركون في البحث عن وجود انقطاعات في استمرارية الدوام في الكليات أثرت سلباً في عملية التعلّم، حيث كانت المباني غير قابلة للاستخدام، إلى جانب الانقطاع في إمدادات المياه والكهرباء، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

- **الفساد والعسكرة:** بعض الطلاب المشاركين في البحث انتقدوا بشدّة ما اعتبروه قطاعاً مختلاً وظيفياً، إلى جانب الفساد الواضح، والتحيّز السياسي لإدارة التعليم العالي، والوجود المرعب لقوات الأمن في الحرم الجامعي، والتدهور السريع والمتواصل لجودة التعليم الناجم عن استمرار رحيل الكوادر التدريسية.

- **التقدم:** اعتُبرت البرامج التعليمية الجامعية غير منسجمة بشكل كافٍ مع احتياجات سوق العمل قبل عام ٢٠١١، وظل الأمر على حاله بعد عام ٢٠١١. واعتبر الطلاب أن عملية الانتقال إلى سوق العمل كانت تعرقلها الإجراءات الرسمية الروتينية، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات الأمنية. وكانت فرص العمل نادرة في كافة المجالات، حيث سعى الطلاب، حيثما أمكن، إلى الحصول على وظائف خارج البلاد رغم افتقارهم في كثير من الأحيان إلى المهارات اللازمة لذلك. وتقتصر فرص العمل المتاحة حالياً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام على الوظائف في الحكومة السورية المؤقتة، والمنظمات الإنسانية والدولية، أو في المجالات التي تعاني من ضغط كبير، كالتعليم والرعاية الصحية، وذلك بسبب هجرة أعداد كبيرة من المتخصصين في هذه المجالات.

إن تدهور جودة التعليم العالي في سورية وما يترتب عليه من أثر على الطلاب سيزداد مع استبدال الكادر الأكاديمي الذي غادر البلاد بطلاب الدراسات العليا غير المدربين والذين لا يملكون الخبرة، وهناك انفصال مستمر بين الدراسة الأكاديمية وبين الممارسات اليومية أو الأبحاث التطبيقية. إن الطلاب حالياً غير مؤهلين للعمل، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم وجود موظفين مدربين بشكل كاف لشغل الأدوار الوزارية والأمنية والعلمية الجديدة، ويعد كل من ارتفاع معدل البطالة ونقص فرص العمل أو انعدام الأمن عوامل تسهم في عودة ظهور الصراع وانعدام الاستقرار في العديد من الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

وإذا كان على الطلاب السوريين أن يتنافسوا بين أقرانهم، وأنه من المفترض أن يتم الاعتراف بالتعليم العالي السوري في المستقبل، فإن الطلاب الحاليين سيحتاجون إلى سد الثغرات الموجودة في تعليمهم والناتجة عن الصراع الدائر، وسيحتاج طلاب المستقبل إلى تعليم أوسع وأشمل، فضلاً عن تحسين مستوياتهم في اللغة الإنكليزية إذا أرادوا الاستفادة من المجلات العلمية التي تصدرها المجتمعات الأكاديمية واسعة النطاق. لقد تم تطوير بعض المنح وبرامج التعليم المفتوح كاستجابة لمتطلبات مناطق الصراع، وهنالك حاجة لأن تكون هذه المنح والبرامج متاحة على نطاق أوسع، بالإضافة إلى تزويد أولئك الذين بقوا داخل سورية أو أولئك الذين ينوون العودة إليها بالمعدات اللازمة. ويمكن أن يؤثر مثل هذا الدعم بشكل كبير في حياة الطلاب الحاليين، وفي مجتمعاتهم ومجتمعات الأجيال القادمة.

المجالات ذات الأولوية في قطاع التعليم العالي في سورية

يحدد البحث الذي أجريناه عدداً من المجالات ذات الأولوية والتي يجب أن تكون من أولويات الحكومة الموجودة حالياً وحكومات الدول المجاورة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

موظفو الأمن والمعايير الدولية في التعليم العالي: إن الاعتماد على موظفي أمن مدربين على العمل في أوقات الصراع إلى جانب التشجيع الكبير على تبني المعايير الأكاديمية الدولية للشفافية والحرية الأكاديمية، يمكن أن يؤثر بشكل كبير في حوكمة قطاع التعليم العالي بمجمله، بالإضافة إلى إدارة المؤسسات الجامعية الفردية، ولطالما تم التشجيع على إجراء مثل هذا التحديث. ومع مشاركة المجتمع الدولي الكبيرة في الصراع نفسه وفي جهود إعادة الإعمار أيضاً، يجب أن يكون هنالك مجال أوسع للشراكة والتعاون من أجل إدخال المعايير الدولية إلى قطاع التعليم العالي.

مهمة مدنية: إن التركيز على مهمة مدنية أو مشكلة تواجه المجتمع له نفس القدر من الأهمية، وذلك بدلاً من التركيز على إعادة الاصطفاف السياسي والمناهج التي تعتمد على الايديولوجية السياسية أو الدينية. وعلى الصعيد الدولي، يُنظر إلى التعليم العالي على أنه يدعم معايير الشفافية والاستقلالية والحرية والتعددية الثقافية، وسيكون ذلك امراً حاسماً لقطاع التعليم العالي في سورية في مرحلة ما بعد الصراع. ويمكن للمنظمات الوطنية أو المحلية أن تؤثر أيضاً في المؤسسات الفردية من خلال التعاون والعمل مع المبادرات المجتمعية، والاستفادة من دعم الأكاديميين، وإشراك الطلاب في البرامج المجتمعية، ودعم البرامج المتعلقة بالعمل والتدريب الداخلي.

التحديث وبناء القدرات: يتطلب أي تحديث لقطاع التعليم العالي بناء قدرات إضافية للأكاديميين وذلك في مجالات إعداد الأبحاث العلمية، والتعليم، وتطوير المناهج بحيث تصبح منسجمة مع السياق المحلي. وسيكون الأكاديميون الموجودون حالياً في المنفى والذين ينوون العودة إلى البلد قادرين على مشاركة المهارات والمعارف الجديدة التي اكتسبوها في بلاد اللجوء. ومن شأن التعاون الذي يتم بناؤه مع المنظمات الشريكة في هذا المجال أن يدعم بناء القدرات والتعليم المفتوح أو برامج التعليم الافتراضي التي يمكن أن توفر التدريب عن بعد. إن انخراط الأكاديميين السوريين في الشراكات البحثية - لا سيما أولئك القادمين من المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام حيث لا يتم الاعتراف رسمياً بالجامعات -، وتوفير الوصول إلى قواعد البيانات الأكاديمية من شأنه أن يعالج بعض الإحباط الذي يشعر به الأكاديميون غير القادرين على متابعة دراستهم وعملهم المرتبط بتخصصاتهم.

دور الأكاديميين في إعادة بناء مجتمع تعددي: كان هناك نزيف في رأس المال الفكري والبشري وخطر يهدد وظائف الأكاديميين وهوياتهم الثقافية باعتبارهم علماء قادرين على تثقيف المواطنين السوريين في المستقبل. إن التهديد الواضح لسلامة هؤلاء الاكاديميين وأمنهم على المدى الطويل قد قوض قدرتهم على العمل كأكاديميين لهم الحق في الحرية الأكاديمية والاستقلالية ومعرفة حقوقهم من أجل المساهمة في صنع المستقبل، وهذا فيه مصلحة للجميع في سورية مستقبلاً. هؤلاء الأكاديميون يتم منعهم حالياً من المساهمة في إعادة بناء المجتمع في كل من المناطق التي يسيطر عليها النظام وتلك الخارجة عن سيطرته، وهذا يحد من دورهم في إعادة بناء مجتمع مستقبلي قائم على الثقة الاجتماعية والقيم الثقافية للتعايش والتعددية. **ربما يكون هذا أهم بند في جدول الأعمال والذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الفاعلين الدوليين المهتمين بالأزمة في سورية وأولئك المهتمين باستقرارها مستقبلاً وباستقرار المنطقة بشكل عام.**

دور المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار: لقد شارك المجتمع الدولي في مجريات الحرب الدائرة في سورية وفي تطورها، وسيبقى له دور في ذلك في المستقبل. وتقدم الجامعات العامة والخاصة في الوقت الحالي دليلاً على استراتيجيات الحوكمة التي تنقسم ما بين نظرة النظام إلى قطاع التعليم العالي كمؤسسة حكومية لها شرعية مضمونة من خلال جهاز أمني وانتهاكات لحقوق الإنسان، وبين من ينظرون إلى هذا القطاع على أنه يؤدي مهمة عامة تعكس المشاركة المدنية وحركة العمالة، وعلى أنه ميدان هام لتطوير المعرفة الجديدة. وإذا كان قطاع التعليم العالي لديه فرصة للعمل بفاعلية، فيجب أن يكون هنالك تحرك موحد تجاهه.

وحتى تحقق الجامعات دوراً مدنياً فإنها ستحتاج إلى تبني معايير دولية للحرية الأكاديمية، والشفافية، والمساواة في فرص الحصول على التعليم العالي، والصرامة في وضع المعايير، ومراجعة المناهج الدراسية، ومنح الدرجات أو إجراء أبحاث علمية جديدة. **إن توفير الدعم البشري والمالي للمجالات آنفة الذكر يوفر فرصة حقيقية للمجتمع الدولي ليكون له تأثير في استقرار سورية والمنطقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.**

التوصيات

تم تصنيف مجالات الدعم الموصى بها في أربعة مجالات هي:

١. الدعم الوزاري والقطاعي الداخلي.
٢. دعم المؤسسات الفردية في سورية.
٣. دعم الأكاديميين، سواء في الداخل أو في المنفى.
٤. دعم الطلاب الحاليين والمستقبليين.

وفي كل مجال من هذه المجالات هناك أدوار واضحة إما للدول المشاركة، أو للمنظمات الدولية المختصة بالبنية التحتية، أو للمنظمات غير الحكومية أو وكالات التمويل، والرابطات والمؤسسات الجامعية. ويمكن شرح ذلك بتفصيل أكثر على النحو الآتي:

١. الدعم الوزاري أو القطاعي

أ) إلغاء الطابع السياسي الذي تم إضفاؤه على قطاع التعليم العالي، ومراجعة المهام الداخلية وبُنى الحوكمة، وخاصة فيما يتعلق بالرسالة المدنية والمجتمعية للجامعات السورية في كل من الجامعات العامة والخاصة.
ب) تشجيع انسحاب عناصر الأمن من الحرم الجامعي، وإدخال المعايير الدولية للحرية الأكاديمية
ت) الضغط من أجل إعادة توزيع الدعم الداخلي والخارجي بشكل عادل، والاعتراف بأهمية التعليم العالي في قطاع التعليم بشكل عام ولا سيما دوره في تثقيف موظفي الأمن والوزارة المستقبليين والمساهمة في تشكيل جيل من المواطنين المهنيين.

٢. دعم مؤسسات التعليم العالي الفردية في الدولة

ث) بناء القدرات الداخلية المتعلقة بتطوير الكفاءات، واستعادة المعايير، وتوفير الموارد المادية والبشرية للإدارات الفردية في المناطق الآمنة، وخاصة في الجامعات العامة المهملة.
ج) المساعدة في بناء شراكات دولية مع دول الشرق الأوسط الأخرى والجامعات العربية، وإحياء الشراكات التي كانت موجودة مع الجامعات الغربية والأوروبية قبل عام ٢٠١١، بالإضافة إلى الشراكات التي كانت موجودة سابقاً مع الاتحاد السوفييتي وما زالت موجودة مع روسيا حالياً.
ح) العمل على ربط أكبر للتعليم بسوق العمل وهياكله والوظائف المتاحة فيه من أجل تسهيل الانتقال من الدراسة إلى العمل.

٣. دعم الأكاديميين الموجودين داخل سورية أو خارجها:

خ) الحفاظ على هويتهم الأكاديمية، سواء داخل سورية أو خارجها، وذلك من خلال توفير الوصول إلى قواعد البيانات الأكاديمية والمجلات العلمية، وتوفير تمويل لإجراء الأبحاث العلمية، والتعاون والشراكة في إعداد الأبحاث الدولية.
د) بناء القدرات والتدريب على إعداد الأبحاث، لاسيما الأبحاث المهتمة بالمشاركة المجتمعية والتي يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في جهود إعادة الإعمار في المستقبل.
ذ) تطوير مناهج تعليمية وتدريسية بديلة، ولاسيما تلك الموجهة عملياً لبناء السلام، مثل المشاركة المجتمعية التي تأخذ في الحسبان التنوع والاختلاف، وتركز على إعادة بناء الثقة وقبول التعددية الثقافية.

٤. دعم الطلاب الحاليين والمستقبليين:

ر) دعم تعلم اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة العلم، وذلك من أجل تعزيز فرص الاستفادة من المجلات الأكاديمية والوصول إلى المجتمع الدولي الأكاديمي.

ز) سد ثغرات التعلم في التخصصات الفردية من خلال تطوير مجموعة من برامج التعلم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، وذلك من خلال دعم برنامج التعليم المفتوح السوري.

س) الوصول إلى المنح الدراسية التي تتيحها الجامعات الدولية من أجل استكمال الطلاب لدراستهم التي انقطعوا عنها، خاصة في مرحلة الدراسات العليا، وذلك لتمكين الطلاب والأكاديميين من العودة لسد الشواغر في الجامعات.

ش) تحديد فرص العمل والوظائف المتاحة في سورية المستقبل، والتي لا تقتصر على الحاجة الملحة للعاملين في المجال الإنساني وجهود بناء السلام، بل تشمل أيضاً الوظائف طويلة الأمد.

ص) تسهيل عودة الطلاب ومشاركتهم في إعادة بناء سورية في المستقبل باعتبارهم يمثلون الجيل القادم من الأطباء والمهندسين والمعلمين والممرضات...إلخ.

وفي حين أنه من المرجح أن يبقى الوضع غير مستقر في سورية في المستقبل المنظور، فإن مثل هذا الدعم يمكن أن يؤثر بشكل كبير في حياة أولئك الموجودين في دول اللجوء، والموجودين في سورية، والذين عادوا إلى الوطن، بالإضافة إلى تأثيره في مجتمعاتهم، وفي أجيال المستقبل من الطلاب.

للاستزادة حول الموضوع يمكن العودة إلى المراجع الآتية

Dillabough et al., for Cara and the British Council (2018). Higher Education in Syria pre 2011: a literature review and enquiry. London, UK: The British Council (in press).

Dillabough et al. (2018). Higher Education in Syria post 2011: a literature review and enquiry. London, UK: Cara (in press).

Kirdar, S. (2017). Education in the Arab World. London, UK: Bloomsbury.

Mazawi, A. (2011). The Arab Spring: The Higher Education revolution that is yet to happen. *International Higher Education*, 65, 12–13.

Millican, J. (2017). Universities and Conflict: The Role of Higher Education on Conflict and Resistance. London, UK: Routledge.

Milton, S. (2013). The Neglected Pillar of Recovery: A Study of Higher Education in Post-war Iraq and Libya. Unpublished Doctoral Dissertation. York, UK: York University.

Milton, S. A. & Barakat, S. (2016). Higher education as the catalyst of recovery in conflict-affected societies. *Globalisation, Societies and Education*, 14 (3), 403–421.

Milton, S. (2017). The Two Faces of Higher Education in Conflict. Chapter in Juliet Millican (ed.) The Role of Universities in Conflict, Post-conflict or Contested Environments. London, UK: Routledge.

Sottimano, A. (2016). The Syrian Business Elite: Patronage Networks and War Economy. Retrieved from:http://www.syriauntold.com/en/2016/09/the-syrian-business-elite-patronage-networks-and-war-economy/ [Accessed 25 March 2018].

Watenpaugh, K. D., Fricke, A. L., & King, J. R. (2014). *We will stop here and go no further: Syrian University students and scholars in Turkey*. University of California, Davis, New York, NY: Institute of International Education.

تأليف

د. جوليت ميليكان، د. عبد الحافظ عبد الحافظ، د. شاهر عبد اللطيف، د. مسلم عبدطلاس، د. سمير العبد الله، زياد الإبراهيم، د. عمار المحمد الإبراهيم، د. وسام العكلة، د. تيسير برمو، د. بكري كعدان، د. عدان رشيد مامو، د. فاتح شعبان.